

أثر حماية اتفاقية تريبس لبراءات الاختراع على واقع الصناعات الدوائية في فلسطين

(دراسة تحليلية مقارنة)

ملخص

تهدف هذه الرسالة إلى بحث وتحليل التأثير المتوقع لتطبيق اتفاقية تريبس في مجال براءات اختراع الأدوية على واقع الصناعات الدوائية في فلسطين، وقد حاولت الباحثة من خلالها استشراف المستقبل بخصوص الآثار التي سيخلفها تطبيق اتفاقية تريبس سواءً الإيجابية أم السلبية منها على قطاع الصناعات الدوائية في فلسطين وعلى تشريعات الملكية الفكرية النافذة، خاصةً أن لدى فلسطين مساعي حثيثة للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية المنبثقة عنها - لا سيّما بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب "غير عضو" في منظمة الأمم المتحدة مؤخراً - الأمر الذي سيترتب عليه حتماً تعديل قوانين حماية الملكية الفكرية النافذة؛ لتلائم متطلبات الانضمام إلى اتفاقية تريبس التي تقرر حماية عالية لبراءات الاختراع في الأدوية.

ولبلوغ ذلك المسعى؛ قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال الوقوف على نصوص اتفاقية تريبس الناظمة لموضوع براءات اختراع الأدوية وتحليلها، ومقارنتها مع نصوص قانون امتيازات الاختراعات والرسوم رقم (22) لسنة 1953 الساري في الضفة الغربية ذات العلاقة، وكذلك الرجوع إلى نصوص قانون براءات الاختراع الأردني رقم (32) لسنة 1999 والمعدل بقانون براءات الاختراع رقم (71) لسنة 2001 ذات العلاقة، بغية الاستفادة منه باعتباره أحد قوانين حماية

الملكية الفكرية الجديدة التي صدرت عقب انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وفاءً بالتزاماتها الناجمة عن هذا الانضمام.

وقد تم تقسيم هذه الرسالة إلى ثلاثة فصول: فصل أول تناولت فيه الباحثة التنظيم القانوني لبراءة اختراع الأدوية في اتفاقية تريبس. وفصل ثانٍ ناقشت فيه الباحثة الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن تطبيق اتفاقية تريبس في مجال براءات اختراع الأدوية على قطاعات الصناعات الدوائية في الدول الأعضاء في اتفاقية تريبس، إضافةً إلى بحث وتحليل الانعكاسات المحتملة لتطبيق اتفاقية تريبس على قطاع الصناعات الدوائية في فلسطين وعلى قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية النافذة. وفصلٍ ثالثٍ تناولت فيه الباحثة آليات الحد من الآثار السلبية لتطبيق اتفاقية تريبس على قطاع الصناعات الدوائية في الدول الأعضاء.

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج، أهمها: أنّ تطبيق اتفاقية تريبس يُحدث آثاراً إيجابية وأخرى سلبية، إلا أنّ آثار اتفاقية تريبس السلبية تبدو أكثر وأسرع، وتظهر نتائجها على مستويات عدة ومهمة. كما تبين أنه سيكون لتطبيق اتفاقية تريبس أثره السلبي البالغ والعميق على قطاع الصناعات الدوائية في فلسطين؛ من خلال الحد من قدرتها على تصنيع الأدوية، والذي سينعكس بدوره على قدرة حكومة فلسطين على الوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه حماية حق المواطنين في الصحة والحصول على الأدوية بأسعار مناسبة. كما اتضح أنّ تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية النافذة في فلسطين؛ قديمة ولا تلبي الغرض المطلوب منها، وهي بحاجة إلى إجراء تعديلات كثيرة عليها أو تغييرها، لتضمينها ما يتلاءم مع اتفاقية تريبس.

وقد أنهت الباحثة دراستها بتقديم التوصيات إلى صانعي القرار وصائغي مشاريع القوانين في فلسطين وشركات صناعة الأدوية المحلية، بشأن السياسات الواجب اتباعها للتخفيف من التأثير السلبي لتطبيق اتفاقية تريبس في مجال براءات اختراع الأدوية، على نحو يحمي قطاع الصناعة الدوائية، وأيضاً حق المواطنين في الصحة والحصول على الأدوية بأسعار معقولة.